

الحَالُ

يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين قوله^(١):

٣٣٣- الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهَمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

المراد بالوصوف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمتلة المبالغة وأفعل التفضيل، وخرج بقوله: فضلة العمدة كالخبر نحو: زيد فاضل، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه أسادا مسد الخبر نحو: ضربي زيدا قائما، أو لتوقف المعنى عليه كقوله^(٢): [الخفيف]

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْرًا كَاسِفًا بِالْه قَلِيْلَ الرَّجَاءِ

وحمل الشارح قوله: (منتصب) على جائر النصب، واعترضه بوصف المنتصب، وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة، وخرج بقوله: (مفهوم) في حال التمييز نحو: لله دره فارسا، لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقديم من، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال: (كَفَرْدًا أَذْهَبُ) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي، وقوله: (الحال) مبتدأ، و(وصف) خبره، و(فضلة ومنتصب ومفهوم) نعوت لوصف، وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت لوصف.

(١) الحال هو: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه، نحو: (جئت ماشياً) و(فرداً أذهب)

فرداً: حال، بتقدير: مُنْفَرِدًا.

بقوله (وصف) خرج ما ليس بوصف، فالوصف هو: المشتق، كاسم الفاعل: جئت ماشياً، واسم

المفعول: خرجت مسروراً، والصفة المشبهة: ما بك حزينا؟

بقوله (فضلة) خرج الوصف الواقع عمدة، نحو: زيد قائم. فقائم: وصف ولكنه عمدة؛ لأنه خبر، والخبر ركن أساسي في الجملة لا يستغنى عنه.

وبقوله (للدلالة على هيئة صاحبه) خرج:

١. (التمييز المشتق)، نحو: (لله دره فارساً). ففارساً: تمييز مشتق لا حال، لأنه لم يقصد به

الدلالة على الهيئة، بل المقصود التعجب من فروسيته، لا لبيان هيئته.

٢. (النعت)، نحو: (رأيت رجلاً راكباً). فراكباً: صفة مشتقة لا حال؛ لأنه لم يسق للدلالة على

الهيئة، بل لتخصيص الرجل.

ملاحظة: لفظ الحال يُذَكَّرُ، وَيؤنَّثُ؛ فتقول: الحال طيبٌ والحال طيبةٌ، هذا إذا كان اللفظ خالياً من

تاء التأنيث، أما إذا كان محتوماً بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط؛ تقول: الحالة طيبةٌ.

(٢) البيت لعدي بن رعاء، انظر: الخزانة ٥٨٤/٩، وزهر الأكم ٦٥/١.

ثم قال^(١):

٣٣٤- وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

المراد بالمستقبل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لأن هذه كلها مشتقة من المصادر، فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو: جاء زيد راكبا، فراكبا منتقل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله: (بغلب) أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فالزرافة مفعول بخلق، ويديها بدل بعض من كل، وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] فبيوتا غير منشق، وقوله: (لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا) تميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب، و(كونه) مبتدأ، و(منتقلا ومشتقا) خبران لكون، و(بغلب) خبر المبتدأ، ويجوز في مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول، ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال، ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور، ويكون معمولا لمستحق والتقدير: ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا. ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير غير مشتقة نبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

٣٣٥- وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلا تَكْلُفٍ

يعني^(١): أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك: بعث البر مدا بدرهم، فمدا: منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مسؤول بالمشتق لأنه في معنى سعرا، ويجوز أن

(١) المعنى: الأكثر في الحال أن تأتي (منتقلة) غير ملازمة لصاحبها، و(مشتقة)، مثل (جاء زيد راكبا)، ف(راكبا) منتقل لجواز انفكاكه عن (زيد)، ومشتق من (الركوب)، ولكن ليس ذلك مستحقا دائما، بل قد يأتي خلافه.

ومن أمثلة حال غير منتقلة (لازمة) قولهم: (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)، ف(أطول) حال من (يديها) وهي لازمة، وقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِالْقِسْطِ﴾، فدوام القيام بالقسط معروف من صفات الخالق عز وجل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ وكقول الشاعر:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ يَبْنِي الرِّجَالَ لِوَاءُ

الشاهد فيه: قوله (سَبْطُ الْعِظَامِ) حيث ورد الحال وصفا لازما على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا.

يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء في بعت، وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر، ويكثر إذا ظهر مؤولا بالمشقق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلا في المبدئي التأول وليس كذلك بل هو منه، والعدر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص. ثم ذكر مثالا من المبدئي التأول دون تكلف فقال:

٣٣٦- كِبَعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا يَيْدٌ وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيَّ كَأَسَدٍ

فذكر ثلاثة أنواع: الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: (كِبَعُهُ مُدًّا بِكَذَا) وكأن هذا مثال لقوله: (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ) الثاني: أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يدا ييد) أي مناجزة. الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وَكَّرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) وفسر ذلك بقوله: (أي كأسد) وفهم من قوله: (كبعه) أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامدا محصورا فيها، وينبغي أن تجعل الكاف في قوله: (أي كأسد) اسما بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا، ويجوز أن تكون حرفا، ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها هي الحال بنفسها.

ثم قال^(٢):

(١) المعنى: الحال الجامدة إما أن تكون مؤولة بمشتق، وإما غير مؤولة بمشتق. ويكثر مجيء الجامدة المؤولة بمشتق مما يأتي:

- ١- أن تدلّ الحال على سعر، نحو: بَعُهُ مُدًّا بِدَرَاهِمٍ. فَمُدًّا: حال جامدة هي في معنى المشتق مُسَعَّرًا.
- ٢- أن تدلّ الحال على مُفَاعَلَةٍ (أي: المشاركة من جَانِبَيْنِ) نحو: بَعَثَهُ يَدًا يَيْدٍ (أي: مُنَاجَزَةٌ وَمُقَابَضَةٌ) فيدا: حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابِضَيْنِ).
- ٣- أن تدلّ الحال على تشبيه، نحو: كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا (أي: مُشَبَّهًا الْأَسَدَ).
- ٤- أن تدلّ الحال على ترتيب، نحو: ادخلوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا، وادخلوا الدارَ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ (أي: مُرْتَبَيْنِ) فرجلا الأولى: حال، والثانية: حال كذلك.

وأما غير المؤولة بمشتق مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، فقرأنا، وبشرا: حال جامدة موصوفة غير مؤولة بمشتق.

(٢) المعنى: مذهب جمهور النحويين أن الأصل في الحال أن تكون نكرة. وما ورد منها معرفا لفظا فهو نكرة معنى، نحو: (اجتهدْ وَحَدِّكْ). فوحدك: حال معرفة لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: اجتهد منفردا.

وكقولهم: جاءوا الجَمَاءَ الْغَفِيرَ (أي: جاءوا جميعا). وكما في قولهم: كَلَّمْتَهُ فَأَهْ إِلَى فِي. فكلمة (فاه) حال عند سيبويه، وجمهور البصريين وإن كانت اسما جامدا معرفا بالإضافة؛ لأنها مؤولة بالنكرة، والتقدير: كلمته مشافهة.

وكما في قول الشاعر:

٣٣٧- وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتِهَدْ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج على الأصل لغير عرض، وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادخلوا الأول فالأول، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم تأويله نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً، و(الحال) مبتدأ، و(إن عرف) شرط، و(فاعتقد) جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظاً على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى.

ثم قال^(١):

٣٣٨- وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَبَعْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] وهو كثير، ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس، وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر، و(مصدر) مبتدأ، و(منكر) صفته، و(يقع) خبره، و(حالا) حال من فاعل يقع المستتر، و(بكثرة) متعلق بيقع، و(بعته) فعلة من البغت: والبغت أن يفجأك الشيء، قال الشاعر^(٢): [الطويل]

فَأرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَعَصِ الدِّخَالِ

الشاهد فيه: قوله (العراك) حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، في حين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة. والتقدير: أرسلها مُعْتَرِكَةً (أي: مُزْدَحِمَةً).
(١) المعنى: قد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة سماعاً على خلاف الأصل، نحو (زيدٌ طلع بعته). فبعته: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال؛ لأنه مؤول بمشتق، والتقدير: زيدٌ طلع باغتاً. وهذا هو مذهب سيبويه، والجمهور.

وذلك على غير القياس لأن الأصل في الحال أن يكون وصفاً، وهو ما دل على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل: قائم، واسم المفعول: مضروب، والصفة المشبهة: حسن. والمصدر النكرة ليس كذلك. ومن أمثلة ذلك قولهم: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وقولهم: أَتَيْتُهُ رَكْضًا، وَلَقِيْتُهُ فَجْأَةً، وكَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ، وأخذتُ عن فلان سَمَاعًا. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ و﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ و﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ و﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾.

(٢) البيت ليزيد بن الضبة الثقفي كما في الجمهرة (١/ ١٩٦)، واللسان (بعث)

ولكنهم بانوا ولم أدر بعتة وأعظم شيء حين يفحوك البعت
تقول بعتة أي فاجأه، وبعتة بعتة أي فجأة. ثم قال:

٣٣٩- وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبْنِ

تقول بعتة أي فجأة، وبعتة بعتة أي فجأة. ثم قال:

٣٣٩- وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبْنِ

٣٤٠- مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَّا يَبْغِ أَمْرًا عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة
ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب في باب المبتدأ،
فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله: (إن لم

يتأخر) ومثاله: في الدار قائماً رجلاً، ومنه قول الشاعر^(١): [الطويل]

وَبِالْجِسْمِ مَنِّي بَيْنَا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: "شحوب" هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودا - وقد جاء
على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة - مثل سهل الامر يسهل سهولة - إذا تغير لونه "بيناً"
ظاهراً، وهو فيعل من بان يبين، إذ ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوبا ظاهراً، لو أنك علمته لآخذتك الشفقة علي، وإذا أحببت
أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فأيهما تحدثانك حديثه.

الاعراب: "وبالجسم" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم "مني" جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من الجسم "بيناً" حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجئ الحال من
المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً "لو" شرطية غير
جازمة "علمته" فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط
محذوف، والتقدير: لو علمته لآشفقت علي، والجملة من الشرط وجوابه لاجل لها معترضة بين الخبر
المقدم والمبتدأ المؤخر "شحوب" مبتدأ مؤخر "وإن" شرطية "تستشهدي" فعل مضارع فعل
الشرط، وياء المخاطبة فاعل "العين" مفعول به "تشهد" جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله "بيناً" حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله "شحوب" على ما هو
مذهب سيبويه، كما قرناه في الاعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما
ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

انظر: الكتاب ١٢٣/٢، والتبصرة ٢٩٩/١، ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، وشرح
عمدة الحفاظ ٤٢٢/١، وابن الناطم ٣١٩، وابن عقيل ٥٧٦/١، والمساعد ١٨/٢، وشفاء العليل
٥٢٦/٢، والمقاصد التحوية ١٤٧/٣، والأشموني ١٧٥/٢.

فصاحب الحال شحوب، وبيئاً منصوباً على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبه عليه بقوله: (أو يخصص) وشمل صورتين الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ﴿٤﴾ ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤-٥] والثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] ومنها: أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو بين من بعد نفي) أي يظهر بعد نفي ومثاله: ما جاء رجل ضاحكا. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ومنها: أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو مضاهيه) أي مشابهه وشمل صورتين الأولى: الاستفهام ومثاله: هل جاء أحد ضاحكا. ومنه قوله^(١): [البسيط]

يَا صَاحِ هَلْ حَمٌّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

(١) أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: "صاح" أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسي، إذ هو في غير علم، وقياس الترخم أن يكون في الاعلام، وهو أيضا مركب إضافي "هل حم عيش" والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشا باقيا "العدر" هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الاعراب: "يا" حرف نداء "صاح" منادى مرخم "هل" حرف استفهام "حم" فعل ماض مبني للمجهول "عيش" نائب فاعل حم "باقيا" حال من عيش "تري" فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن مضمره بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت "لنفسك" الجار والجرور متعلق

بتري وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الاول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه "العدر" مفعول أول لتري "في إبعادها" الجار والجرور متعلق بالعدر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله "الاملا" مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله "باقيا" حيث وقع حالا من النكرة وهي قوله "عيش" والذي سوغ مجي الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الانكاري الذي يؤدي معنى النفي.

انظر: شرح التسهيل ٣٣٢/٢، وابن الناطم ٣٢١، وأوضح المسالك ٨٧/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد التحوية ١٥٣/٣، والتصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢٢/٤، والأشموني ١٧٦/٢، وشعر طيء ٧٩٢/٢.

الثانية: النهي ومثاله: لا يقيم أحد ضاحكا، ومنه قوله^(١): [الكامل]
 لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحَمَامٍ
 فهذه ستة مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يَبِغُ امْرُؤٌ عَلَى
 امْرِيٍّ مُسْتَسْهَلًا) فمستهلا حال من امرئ الأول وسوغ ذلك تقدم النهي، وفهم من قوله:
 (غالبًا) أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب، حكى سيويه
 من كلام العرب: مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضا.
 وفي الحديث: "فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى وراءه رجال
 قياماً"^(٢) (ذو الحال) مفعول لم يسم فاعله بينكر، و(غالبًا) حال منه، و(إن لم يتأخر إلخ)
 شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين.

(١) البيت لأبي نعامه قطري بن الفجاءة، التميمي، الخارجي، وقد نسبة ابن الناظم إلى الطرماح بن
 حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصداً إلى الرد عليه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعاً،
 والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: "الاحجام" التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه "الوغي"
 الحرب "الحمام" بكسر الحاء الموت.

المعنى: لا ينبغي لاحد أن يميل إلى الاعراض عن افتتاح الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.
 الاعراب: "لا" ناهية "يركن" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
 في محل جزم بلا الناهية "أحد" فاعل يركن "إلى الاحجام" جار ومجرور متعلق بيركن "يوم" ظرف
 زمان متعلق بيركن أيضاً، ويوم مضاف، و"الوغي" مضاف إليه "متخوفاً" حال من أحد "حمام"
 جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله "متخوفاً" حيث وقع حالا من النكرة التي هي قوله "أحد"، والذي سوغ مجئ
 الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله "أحد" فاعل يركن المجزوم بلا
 الناهية؟

انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/١٣٦، وشرح الحماسة للتبريزي ١/٣٥، وشرح الكافية الشافية
 ٢/٧٣٩، وشرح التسهيل ٢/٣٣٢، وابن الناظم ٣٢٠، وأوضح المسالك ٢/٨٥، وابن عقيل ١/٥٨٠،
 والمقاصد التحوية ٣/١٥٠، والتصريح ١/٣٧٧، والهمع ٤/٢١، والخزانة ١٠/١٦٣، وديوان شعر
 الخوارج ١٢٦.

(٢) اختلف النحاة في مجئ الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها
 في كلام الشارح وفي زيادتنا عليه، فذهب سيويه - رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما
 ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخا سيويه - إلى أن ذلك مما لا
 يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه.

ووجه ما ذهب إليه سيويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في
 صاحبها.

ثم قال:

٣٤١- وَسَبَقَ حَالٌ مَّا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

يعني^(١): أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو: مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند، قال المصنف: وهذا الذي منعه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن.

(فإن قلت): قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع إن يسبقه الحال، أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو: جاء ضاحكا زيد، وضربت منطلقه هنداً، وأما المجرور بالإضافة فقد حكي بالإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه.

(قلت): هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور، ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان، ولا يقتضي قوله: (ولا أمنعه) انفراده بالجواز

(١) إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي، نحو: مررت بهند جالسة، ففي تقديم الحال على صاحبها خلاف، بيانه كما يلي:

١- مذهب جمهور النحويين: أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي؛ فلا تقول في المثال السابق: مررت جالسة بهند.

٢- مذهب الفارسي، والمصنف وغيرهم: جواز ذلك، ومنه قول الشاعر:

لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيماً إِلَى حَبِيْباً إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ

الشاهد فيه: قوله (هيمان، وصادياً) حيث وقعا حالين متقدمين على صاحبهما الضمير (ياء المتكلم) المجرور بحرف جر أصلي، هو (إلى)، ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبِينَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعاً بِقَتْلِ حَبَالٍ

الشاهد فيه: قوله (فرعاً) حيث وقع حالا من (قتل) المجرور بالباء وتقدم عليه.

ملاحظتان:

١. إن كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها، نحو: (ما جاء من أحد راكبا).

٢. إن لم يكن صاحب الحال مجروراً فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعاً، نحو: (جاء ضاحكاً زيد)، أم كان منصوباً، نحو: (رأيت باكية هنداً).

بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره، و(سبق) مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال، والضمير في (أبوا) عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازته فوجب إعادته على الأكثرين، والهاء في (أمنعه) عائدة على سبق.

ثم قال:

٣٤٢- وَلَا تُجْزَ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

٣٤٣- أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

يعني: أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول: أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل في كونه مصدراً، أو اسم فاعل كقوله عز وجل: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [هود: ٤]، جميعاً ومثله قولك: أعجبتني ضرب هند قائمة، وأنا ضارب هند قائمة، فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه. الثاني: أن يكون المضاف جزءاً في المضاف إليه كقوله عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقول عز وجل: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥] لصحة فاتبعوا إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند قائمة، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان المضاف مصدراً أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً، وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التقدير عاملاً في المضاف إليه، فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار، وإبراهيم معمولة لاتبعوا، فحالا مفعولاً بتجز، و(من المضاف) متعلق بتجز، واللام في (له) بمعنى إلى فإن المضاف متعد بإلى، و(عمله) مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جره، وقوله: (فلا تحيفاً) أي فلا تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أعلم أن العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٣٤٤- وَالْحَالُ إِنْ يَنْصَبُ بِفِعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا

٣٤٥- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا ذَاهِبٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يعني: أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة شبيهاً به جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً لعلامة الفرعية وهي التشبية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير التشبيه به أفعال التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين: الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف، وهو قوله: (مسرعا إذا راحل) فذا مبتدأ، وراحل خبره، ومسرعا حال من الضمير المستتر في راحل وهو عائد على المبتدأ، والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل. والآخر من الفعل وهو قوله: (ومُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) فزيد مبتدأ، ودعا فعل ماضٍ متصرف وفيه ضمير يعود على زيد، ومخلصاً حال من ذلك الضمير والعالم في الحال دعا وهو فعل متصرف، وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو: ما أحسن هنداً متجردة، أن تقول: متجردة ما أحسن هنداً، ولا ما متجردة أحسن هنداً، وكذلك لا يجوز في نحو: هند أجمل من زيد متجردة، هند متجردة أجمل من زيد، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العالم، والأخرى أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط، فمثالهما في المثال الأول: ذا مسرعا راحل، وفي المثال الثاني: زيد مخلصاً دعا، وإنما قصد الصورتين الأوليين للتشبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى، و(الحال) مبتدأ، و(إن ينصب) شرط و(يفعل) متعلق بينصب، و(صرفاً) في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل، و(أشبهت المُصْرَفًا) جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط، و(جائز) خبر مقدم و(تقديمه) مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٣٤٦- وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

يعني^(١): أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال^(١):

(١) المعنى: لا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي؛ تقول: تلك هندٌ مُتَحَجِّبَةٌ، وليت زيدا أميراً أخوك، وكان زيدا راكباً أسدً، ولعل زيدا أميراً قادمً، وها أنت زيدٌ راكباً، ويا أيها الرجل قائماً، وزيدٌ في الدار قائماً، وزيدٌ عندك قائماً.

ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها؛ لأن العامل معنوي؛ فلا تقول: متحجبة تلك هندٌ، ولا: راكباً كان زيدا أسدً، ولا: أميراً ليت زيدا أخوك... وهكذا في الباقي.

٣٤٧- كَتَلَكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرَ

فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه، و(ليت) حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى، و(كأن) حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه، وفهم من دخول الكاف على (تلك) أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها، فمثال اسم الإشارة: تلك هند منطلقه، وذلك عمرو ضاحكا، ومثال التمني: ليت عمرا مقيما عندنا، ومثال التشبيه: كأنك طالعا البدر، فالعامل في الأول (تلك) لتضمنها معنى أشير، وفي الثاني (ليت) لتضمنها معنى أتمنى. وفي الثالث (كأن) لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحروف التنبية، وأما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم.

ثم قال: (وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرَ) هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو: زيد عندك قاعداً، وسعيد في هجر مستقراً، فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والجرور لنيابتهما مناب استقر ومستقر، والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير: سعيد استقر في هجر مستقراً، وإنما فصل هذه المسألة من تلك المسألة من تلك وما

أما إذا كان العامل ظرفاً، أو جاراً وجروراً فَيَنْدَرُ تقديم الحال عليه، نحو: زيد قائماً عندك، ونحو: سعيداً مستقراً في هجر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويات (وهي قراءة شاذة) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً.

(١) المعنى: إن أفعال التفضيل لا يعمل في الحال المتقدمة فلا يجوز تقديم الحال عليه إلا إذا كان العامل أفعال التفضيل يقتضي حالين، تدل إحداها على أن صاحبها في طور من أطوره أفضل من نفسه، أو غيره في الحال الأخرى؛ فالأحسن هنا أن تتقدم إحداها على أفعال التفضيل، وتتأخر الثانية، وذلك نحو: زيد قائماً أحسن منه قاعداً، وزيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً.

ففي المثال الأول (قائماً، وقاعداً): حالان منصوبان عاملهما أفعال التفضيل (أحسن)، وفي المثال الثاني (مفرداً، ومعاناً) حالان منصوبان عاملهما أفعال التفضيل (أنفع) وإذا تأملت المثالين تجد أن (زيد) في طور القيام مُفضَّل على نفسه في طور القعود من جهة (الأحسن) وهو مُفضَّل على غيره (عمرو) في حال الأفراد من جهة النَّفْع.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل، ولا تأخيرهما عنه؛ فلا تقول: زيد قائماً قاعداً أحسن منه، ولا تقول: زيد أحسن منه قائماً قاعداً.

ملاحظة: إعرابهما (حالا) هو مذهب الجمهور، وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان — (كان) المحذوفة، والتقدير: زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً.

ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو (مستقرا) مقدا على عامله وهو في (هجر) ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب مطويات، ومن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر، و(سعيد) وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره ونذر نحو قولك.

ثم قال:

٣٤٨- وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَمْ يَهْنِ

قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثالين المذكور، و(نحو) مبتدأ وخبره (مستجأز) و(زيد) مبتدأ وخبره (أنفع) وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد، و(مفردا) حال من ذلك الضمير، و(من عمرو) متعلق بأنفع، و(معاناً) حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمرو في حال كونه معانا، وإنما كان أنفع عاملا في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله: (لن يهن) أي يضعف وهو خبر بعد خبر.

ثم قال:

٣٤٩- وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَعَیْرَ مُفْرَدٍ

يعني^(١): أن الحال قد يجيء متعددا أي متكررا، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاء زيدا راكبا ضاحكا، فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها،

(١) المعنى: يجوز تعدد الحال سواء كان صاحبها مفردا، أم متعددا. فمثال الأول: جاء زيد راكباً ضاحكاً. فراكبا، وضاحكا: حالان، وصاحبهما واحد، هو (زيد) والعامل فيهما الفعل (جاء). ومثال تعدد الحال وصاحبها متعددا: لقيت هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً. فَمُصْعِداً: حال من التاء في (لقيت) ومُنْحَدِراً: حال من (هند) والعامل فيهما (لقيت). ونحو قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَعْتَمًا

الشاهد فيه: قوله (خائفا منجديه) فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه، فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحبهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

ملاحظة: عند ظهور المعنى تُرَدُّ كل حال إلى صاحبها الذي يناسبها، أما إذا لم يظهر المعنى فيُجْعَل أوَّل الحالين لثاني الاسمين، وثانیهما لأوَّل الاسمين. ففي قولك: لقيت زيدا مُصْعِداً مُنْحَدِراً، لم يظهر المعنى لِمَنْ الصعود؟ ولِمَنْ الانحدار؟ ولذلك يكون مصعداً حال من (زيد) ومنحدراً حال من (التاء).

وشمل قوله: (وغير مفرد) ثلاث صور: الأولى: أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾ [إبراهيم: ٣٣] الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرًا. الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو صاحبه نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرًا. والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة، جعل الأول للثاني والثاني للأول، فمصعدا في المثال حال من زيد، ومنحدرًا حال من التاء في لقيت، و(الحال) مبتدأ وخبره (قد يجيء) الخ، والظاهر في (قد) أنها للتحقيق لا للتقليل، و(لمفرد) متعلق بيجيء. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مبنية وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٥٠- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

يعني^(١): أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين: الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. الثاني: أن تكون موافقة لعاملها لفظًا كقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤] لأن العثور هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله: (فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) فمصعدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه، ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال:

٣٥١- وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَقَطَهَا يُؤَخَّرُ

يعني: أن الحال تجيء مؤكدة للجملة، ويجب أن يكون عاملها مضمرا واجبة التأخير، مثال ذلك: زيد أبوك عطوفاً، فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره إذا كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا حقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي من تعدي فعل الفاعل المضممر المتصل إلى ضميره المتصل لأن

(١) المعنى: قد تكون الحال مؤكدة لعاملها، وهي: كل وُصِفَ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ، نَحْوَ قَوْلِ النَّاطِمِ: لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا. فمفسداً: حال دلت على معنى العامل (لا تعث).

أمثلة الحال المؤكدة لعاملها

أ - ما خالف عامله لفظاً: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مَذْبِرِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

ب - ما وافق عامله لفظاً، قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ و ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكدة بعد المؤكد، ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون إسمية وأن يكون جزأها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفهم كونها إسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعامله، والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيتها فوجب أن تكون إسمية، وفهم اشترط كون جزأها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف، وفهم اشترط كون جزأيهما جامدين من قوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً) لأنه لو كان أحد جزأيهما مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون القسم الأول، (إِنْ تُؤَكِّدُ) شرط وجوابه (فمضمرة عاملها) ومضمرة خير مقدم وعاملها مبتدأ، وقوله: (وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ) جملة مستأنفة أفادت حكمها غير الأول. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة، ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

٣٥٢- وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِ رَحْلَهُ

يعني^(١): أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها أنها في موضع نصب، وشمل قوله جملة الجملة الإسمية والجملة الفعلية، ومثل للجملة الإسمية فقال: (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِ رَحْلَهُ) وموضع ظرف مكان. والعامل فيه تجيء أي تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

٣٥٣- وَذَاتُ بَدَأَ بِمُضَارِعٍ تَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

يعني^(٢): أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو: جاء زيد يضحك، و جاء زيد تفاد النجائب بين يديه، وإنما لم يقترب الفعل المضارع المذكور بالواو لأن بمزلة المفرد لشبه المضارع به، فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قام زيد ضاحكاً فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، و(ذات) مبتدأ وهو مؤنث ذو

(١) المعنى: أن الحال الجملة تجيء في موضع المفرد فتأخذ محلها وإعرابها، فتكون الجملة في محل نصب حال؛ لأن الأصل في الحال الأفراد، كالخير، والصفة؛ فإن أصلهما الأفراد أيضاً، وتقع الجملة موقعهما. نحو: (جاء زيدٌ وهو ناول رحله).

(٢) المعنى: إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فالرابط فيها الضمير فقط، ولا يجوز أن تقترب بالواو، نحو: (جاء زيدٌ يضحك). فالرابط: ضمير مستتر تقديره (هو) فاعل يضحك، ولا يجوز دخول الواو؛ فلا تقول: جاء زيدٌ ويضحك.

وإذا جاء في كلام العرب جملة مصدرية بمضارع مثبت واقتربت بـ(الواو) أول على إضمار (مبتدأ) بعد (الواو)، ويكون المضارع خيراً عن ذلك المبتدأ المقدر، نحو قولهم: (قمتُ وأصكُ عيني)، والتقدير: (وأنا أصكُ).

معنى صاحب، و(مضارع) متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة المضارع، و(حوت ضميراً) في موضع الخبر لذات، و(خلت) معطوف على حوت و(من الواو) متعلق بـ (خلت) والجملتان خبران عن ذات.

ثم قال:

٣٥٤- وَذَاتٌ وَاوٍ بَعْدَهَا ائْوٍ مُّبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

يعني: أن الجملة المصدرية بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوي بعد الواو مبتدأ، أو يجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة إسمية، ومما ورد من ذلك قول العرب: قمت وأصك عينيه، ومعنى أصك أضرب، قال الله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] أي ضربته، و(ذات) مفعول بفعل محذوف بفسره (انو) ويجوز رفعه على الابتداء وخبره و(بعدها) متعلق بـ (ائو) و(المضارع) مفعول أول بـ (اجعلن) و(مسندا) مفعول ثان، و(له) متعلق بمسندا، والهاء في بعدها عائدة على الواو، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنوي.

ثم قال:

٣٥٥- وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

يعني: أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أو بالمضمر دون الواو نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو بالضمير والواو معاً نحو: جاء زيد ويده على رأسه، إلا أن قوله: (سوى ما قُدِّمًا) شامل للجملة الإسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرية بالماضي مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك، والعدر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر، و(جملة الحال) مبتدأ وخبره بواو، وما بعده عطف عليه، والعامل هنا في الجورر الواقع خبراً ليس يكون مطلق بل تقديره مستعمل، أو جاء وحذف للعلم به أو للتخيير، و(سوى) استثناء، و(ما) موصولة واقعة على الجملة المتقدمة، ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف وحذفه على نوعين: جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله^(١):

(١) المعنى: قد يحذف العامل الناصب للحال جوازاً، نحو قولك لصديقك: كيف جئت؟ فيقول (راكباً) ويجوز ذكره؛ فيقول (جئت راكباً)، وفي بعض الأحيان يتمتع ذكره، أي: ويجب حذفه، نحو: زيدٌ أخوك عطوفاً، والتقدير: أحقُّه عطوفاً.

٣٥٦- وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ

فيحذف جواز إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت؟ والحال كقولك للقادم من سفر: ميرورا مأجورا أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جئت راكبا وقدمت ميرورا، ويحذف وجوبا إذا جرى مثلا كقول بعض العرب، حظين بنات صلفين كنات، فحظين و صلفين حالان والعمل فيهما عرفتم، والحظين اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة، و صلفين من الصلف وهو عدم الحظوة، يقال: صلفت المرأة صلفا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها، والبنات جمع بنت، والكائنات جمع كنة زوجة الابن، فبنات وكنات منصوبان على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوبا إذا سدت مسد الخبر وتقدم باب الابتداء، و(الحال) مبتدأ، و(قد يحذف) خبره و(ما) مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال، والضمير المستتر في (عمل) عائد على ما، و(بعض)، و(ما) موصولة واقعة على العامل، و(يحذف) صلتها، و(ذكرها) مبتدأ ثان وخبره (حظل) والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع.